خالد مشعل في «العربية»

معن البياري

بدأت المقابلة التلفزيونية في قناة العربية مع رئيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في إقليم خارج فلسطين، خالد مشعل، بتباسط المذيع المحاور من دبي، الطاهر بركة، مع ضيفِه من الدوحة، لمّا خاطبه بكُنيته «أبو الوليد»، مشيرا إلى تفضيل مشعل هذا الاسم على أي ألقاب أو مناصب أو مواقع. وسارت المقابلة بإيقاع حسن، على مستوى الأسئلة المتّصلة بقضايا مطروحة، وكذلك في إجابات اتّصفتْ بروحية وفاقية انفتاحية، مع التأكيد على ثوابت معلومةٍ تتبنّاها حركةُ حماس. وعلى أهمية كثيرٍ مما بسطه مشعل في غير شأن، فإن الخبر في جوهره ليس هنا، وإنما في إجراء القناة السعودية هذه المقابلة، بالنظر إلى المواقف المعلومة التي انحازت إليها في الموضوع الفلسطيني، وفي مسألة الثورات العربية، وفي الإسلام السياسي، ما انعكس في خيارات مُناهضةٍ لحركة حماس، منذ نحو ثماني سنوات. وذلك كله أحيانا بتأثيرات مواقف سعودية رسمية، وغالبا بتأثيرات دولة مقرّ القناة، الإمارات. ولذلك، تبدو استضافة مشعل على شاشة «العربية» مثيرةً ولافتةً، فجاء طبيعيا ما أحدثته من ردود فعلٍ متسائلة غالبا، ومستهجنة أحيانا، بل وثمّة من ارتابوا في الأمر. وهناك من حمّلوا بث المقابلة ما قد لا تحتمل، أو ربما تحتمل، فلا معلومات موثوقة توضح السبب الذي جعل صاحب القرار يبادر إلى أن تستضيف «العربية» (من دبي) خالد مشعل.

بالتأكيد، سيكون طبيا أن تنعطف قناة العربية إلى مراجعة انحيازاتها، وإن ترمّم الأعطاب الوفيرة التي سبّبتها لنفسها، عندما مارست ما كان صاحب هذه الكلمات قد سمّاه انتحارا، وعندما لم تكترث بألف باء المهنية الصحافية وبديهياتها، عندما ابتعدت عن المعايير واجبة المراعاة في الموضوعية. ومعلومٌ أن من اليسور تحقيق هذا كله، وغيره من متطلّبات، والاحتفاظ، في الوقت نفسه، بالوجهة السياسية للمحطة التلفزيونية أو الوسيلة الإعلامية، وإنْ كل شيء نسبي في المبتدأ والمنتهى. ولذلك، يصير باعثا للاستهجان أن نغتبط باستضافة فضائيةٍ عربية، كانت في طور سابق مرشّحة لتنافس غيرها، قياديا في حركة حماس، فيما أمرٌ كهذا من مألوف الممارسة الإعلامية المحضة، سيما وأن «العربية» تستضيف خصوما لحركة حماس.

ليس مؤكّدا، ولا ظاهرا، أن ظهور «أبو الوليد» على هذه الشاشة مؤشّر على مراجعةٍ من الملحّ أن تبادر إليها قناة العربية. وبالتالي، ستخضع استضافة القيادي في الحركة الفلسطينية الإسلامية التي لطالما خرج مستضافون على الشاشة نفسها ورموزها بالإرهاب وبالتضحية بالشعب الفلسطيني، إلى تأويلاتٍ وتفسيرات، من قبيل ما إذا كان صانع القرار السعودي ينوي استئناف ما انقطع من تواصلٍ طيبٍ ومديد ومعلن مع «حماس»، وهذا هو خالد مشعل يقول، من على شاشة «العربية»، وليس من شاشةٍ أخرى، إن الحركة «تتمنّى» استعادة «العلاقة التاريخية» مع المملكة، ويطلب، في الوقت نفسه، الإفراج عن عناصر من «حماس» من سجونها. ولم يكن «أبو الوليد» يجامل الدبلوماسية السعودية، عندما قال إن «حماس» عندما تشكر إيران على ما قدّمته لها من دعم وسلاح، لا تتوافق معها في أجندتها الإقليمية والدولية. ولم يبدُ من صاحبنا أنه يقول ما يتناقض مع قناعات «حماس» بشأن العلاقات مع أي دولةٍ عربية، وإنْ ذهبت هذه الدولة إلى التطبيع مع إسرائيل.

تُرى، هل أراد العقل السياسي، في الرياض، إرسال رسالةٍ ما إلى الإمارات، عندما يجيز نصف ساعة تلفزيونية مع خالد مشعل على شاشة «العربية»، في غضون خلافاتٍ لم تعد خافية مع أبوظبي في غير مسألة؟ هذه صحيفة فايننشال تايمز تكتب إن تدهورا بحدُّ في العلاقات بين السعودية والإمارات، وإن الأخيرة «تستعرض عضلاتها» على المملكة. ولمّا جاءت إطلالة مشعل التلفزيونية اللافتة في غضون غضب سعودي صريح من أبوظبي في خصوص محادثات بشأن إنتاج النفط في مظلة «أوبك +»، ومع وقف السعودية سفر مواطنيها، إلا بإذن مسبق، إلى الإمارات، وفي أثناء تغريدات المغرّدين الإماراتيّين إياهما عن «زمن المصالح المادية» وعن «الأمر الذي فيه إنّ». ولقائل أن يقول إن الذهاب إلى هذه التأويلات في أمر مقابلة «العربية» صيدٌ في الماء العكر، ولكن من قال إن على أهل الصحافة ألا يزاولوا الصيد في ماءٍ عكرٍ قدّام عيونهم؟

رؤوسنا ليست لنا

ممدوح حمادة

لا شك أنك، وأنت ترتدي الآن بنطال الجينز والحذاء البني وتسير في الشارع، تشعر بأنك الفارس جولياني جيما، وأنه لا ينقصك سوى مسدس وحصان. ولا شك أن المرآة التي كنت قبل أن تخرج تقف أمامها قد قالت لك إنك زينة الفرسان، ولم تمكّنك رقبتك من تأمل نفسك من الخلف، لتكتشف أنك كاريكاتير دبّت فيه الروح. أنت محقٌّ تماما بأن تشعر أنك كذلك، لأن مئات لا بل آلاف وسائل الاتصال رسمت تلك الصورة في رأسك. أنت الآن مثل ملك أندرسن العاري تماما، ولكنك لن تجد طفلا يقول لك إنك عارٍ، كما حصل مع الملك، لأن الجميع حولك عُراة. في أواخر السبعينيات أو أوائل الثمانينيات، كان الشاري حين يريد أن يشتري سمنا يسأل أولا للتأكد إن كان هذا السمن مهدرجا أم لا، فإن أجابه البائع بنعم هزّ الرجل رأسه، معربا عن اطمئنانه واشترى السمن. وهو محقٌّ في ذلك، لأن مئات الإعلانات التي تم بثّها من أجل تسويق هذه البضاعة الخطيرة أوهمته بأن السمن المهدرج هو السمن الصحي، ولم يقل له أحد إنه يتناوله هذا السمن إنما يفرش طريق الجلطة بالحرير.

الإعلان التجاري لا يقدّم للمستهلك معلوماتٍ حقيقية، إنه يتسلل إلى العقل الباطن، ويجعله يدفع صاحبه للتوجه إلى هذه البضاعة. يقول روبرت هيث في كتابه «إغواء العقل الباطن» ما معناه كلما زاد انتباهنا للإعلانات زادت قدرتنا على معارضة رسائلها، لذلك لا بد أن نتوفر في الإعلان عناصر تضليل لآليات الدفاع تلك، وذلك بالاعتماد على العواطف أكثر من المنطق بعقل المستهلك، من دون أن تسمح له بمناقشة ذلك المُنْتَج وتشريحه. وفي كتابه «بروباغندا»، يقدّم إدوارد بيرنيس معلومات دقيقة عن الضخّ الاعلامي الذي حصل في الولايات المتحدة من أجل السيطرة على عقول الجماهير، سواء في المجال السياسي أو في المجال التجاري، وهو يعتبر ذلك ضرورة للمجتمع الديمقراطي، حيث يقول: «يُعدّ التلاعب الواعي والماهر بعادات الجماهير وأذواقها جزءًا مهمًا من المجتمع الديمقراطي. يتم تشغيل هذه الآلية الاجتماعية غير المرئية من حكومة غير مرئية، وهي القوة الحاكمة الحقيقية في بلدنا. نحن محكومون، وعينا مبرمج، وأذواقنا محدّدة سلفًا، وأفكارنا مقدمة لنا، ويتم هذا كله بشكل أساسي من أشخاص لم نسمع بهم من قبل».

أما التلاعب بالعقول فيبلغ أوجه في مجال الأيديولوجيا والعقائد، فإن كان الإعلان التجاري يقودك إلى شراء بضاعة فاسدة، فإن العقائد والأيديولوجيات تقود العقول إلى شراء مواقف وسلوكات، وتجعل الجمهور وقودا في أتون سعير أفكار محدّدة تجعله الدعاية يعتقد أنها حقائق مطلقة، وكثيرا ما يكتشف هذا الجمهور خطأ هذه الأفكار أو عدم صحتها بالشكل الذي كان يعتقده، فيندم ساعة لا ينفع الندم.

في يونيو/ حزيران 1967 في أثناء التشريقة السورية الصغرى، كنا نتجاوز الحرش، كلٌ يحمل على ظهره حصيره وفراشه، وكان هناك رجل يحمل راديو ترانزستور كلما صدح عبره مارش عسكري يصيح: «سماااع الناطق العسكري سيتحدّث». .. وكان الجميع يصمتون، ويتوقفون عن الحركة لوقف أي تشويش على الناطق العسكري الذي سيرعان ما يعلن أن سربا من طائرات العدو اخترق مجالنا الجوي فتصدّت له وسائطنا المضادة للطائرات، وأسقطت سبعين طائرة. أو أن قواتنا شنّت هجوما معاكسا دحرت فيه العدوان، فيصيح الجميع «الله أكبر .. الله أكبر»، بما فيهم الجنود الهاربون بيننا بعد أن تخلصوا من أسلحتهم. ..كان سحر الناطق العسكري أقوى من كل الحقائق التي نعيشها بشكل مباشر. رؤوسنا ليست لنا إلا عند الحلاق، حيث نملك إمكانية اختيار شكل القصّة. كنت أعتقد ذلك قبل أن يُقْدِم حلاق حيّنا على حفّ شعر رأسي على الشفرة في لحظة شرودٍ كانت تنتابه.

طبائع الاستبداد الطفيلي... أسياد وعبيد

هاجد الشيخ

يوما بعد يوم، تتكشف عديد من طبائع الاستبداد، بسماتها وتوصيفاتها السلطوية الكومبرادورية والطفيلية. منها ما هو سياسي، مترافق مع مستلزمات الانساق الأمنية والعسكرية، والتحشيد الطوائفي والمذهبي، ومنها ما هو ديني وثقافي وفكري، تغلّب عليه الأيديولوجيا الضليعة بالتزوير للوقائع، وتفسيرها للأحداث، وضلوعها بالتأويل والتقاويل، البعيدة كل البعد عن الحقائق والوقائع العنيدة التي عشناها ونعيشها، والأهم كما عايناها وعينا المبكر في كل مراحله التي نضجت خلالها، رؤيتنا وأفكارنا وثقافتنا وأراؤنا الحرة والمستقلة، حين تبدّنا كل ما هو تقليدي، في وقتٍ بدا ويبدو أن السلطات التقليدية السائدة في بلادنا، وقد تكشفت كل عيوبها وعوراتها، لم تكن يوما وليدة المصادفة البريئة أو الحاجة الملحة لمجتمع الناس، الحرية والمساواة التي تنظمها القوانين الدستورية والعدالة وحقوق الإنسان والمواطنة وكامل حقوقها المكتسبة.

إن سلطة تلجأ إلى قتل معارضيها، والتشهير بهم ونشر صور خاصة لهم، وتهديدهم بالقتل وتنفيذ هذه التهديدات، سلطة كهذه ليست قمينةً بالحفاظ على تطلعات شعبها، بقدر سعيها إلى الخروج على كل القيم الوطنية والأخلاقية، والتماهي مع العدو في كثير من أساليبه الفاشية، وهي «سلطة غلبة» لا علاقة لها باخلاقيات العمل السياسي الوطني، ولا بما تدّعيه من شرعية أو مشروعية لها، عبر ما لجأت وتلجأ إليه، من أساليب قمع حد القتل المفضوح غير المستتر، بغية إرهاب المجتمع ومحاولة إخضاعه لسلطة أمنية وسياسية فاجرة، لم ترعو عن استخدام كل أساليب الكراهية التي حملتها وارتاتها لهم «بعثات تدريبية خاصة»، وتربيتها لهم بالشراكة مع سلطتهم السياسية على انتزاع روحهم الكفاحية وبث روح الارتزاق في صفوفهم والعمل على الضّد من تطلّعات شعبهم وقضيتهم الوطنية.

عادة ما تلجأ المنظومات السياسية المستبدة الحاكمة، على اختلاف أطيافها وفئاتها وطوائفها الأمانة والصدق وخدمة الشعب والوطن، وهي الأبعد عن كل هذه القيم الأخلاقية والوطنية، مثال ما يجري في دول عديدة لا تمتلك من مقومات الدولة سوى الديكورات الدولانية، حيث بلغت تحوّلات السلطة وتحوراتها أقصى ما يمكن أن تبلغه الدولة الفاشلة من انحطاط الحكم وتمييع السيادة وغياب القيم المواطنية والإنسانية والحقوقية والقضائية في ظل قضاء مسيّس، وتجاهل وجود دستور وقوانين دستورية ناظمة للحياة السياسية، على الرغم من وجود برلمانات شكلانية، هي بطبيعتها وطبيعة إشكالية، وتلعب دور الظل للسلطة التنفيذية، وشريكتها في اقتسام الحصص والمغانم والمشاريع، والهيمنة على الاقتصاد والمال العام المنهوب الذي يذهب هدرا وسرقاتٍ وتنفيعاتٍ تعلي انهيار كامل، قد لا تخفي معه بضعة تصريحات أو شكليات رسمية هنا أو هناك لترميمها. باتت الدولة العراقية اليوم شبه مختطفة من الحشد الشعبي، الذي برفض حله ودمجه ضمن منظومة القوات العراقية المسلحة، على الرغم من أنه يعبّر جهةً رسمية، يُفترض أنه خاضع لقرار رئيس الحكومة القائد العام للقوات المسلحة، بل إن قادة هذا الحشد وفصائله برفضون حتى السماح للسيستاني؛ الذي أصدر فتوى بتأسيسه، من إصدار فتوى لتأسيسه باتت منتفية.

يسيطر الحشد الشعبي على أغلب مفاصل القرار العراقي، بكل تفرّعاته، والاقتصادية والعسكرية والأمنية. صحيحٌ أن الولايات المتحدة دأت بانتهاج سياسة جديدة تتمثل بالرد على أي تهديد لمصالحها في العراق أو المنطقة، ولكن لهذا الرد الأميركي حدود، فواشنطن تدرك جيداً أنها لم تعد قادرةً على التحكّم بخلفيات المشهد العراقي، بعد أن سلّمت بلاد الرافدين بما فيها لإيران عقب الانسحاب الأميركي مطلع عام 2011.

(كاتب عراقي)

> يسيطر الحشد الشعبي على أغلب مفاصل القرار العراقي، بكل تفرّعاته

كاريكاتير

عماد حجاج

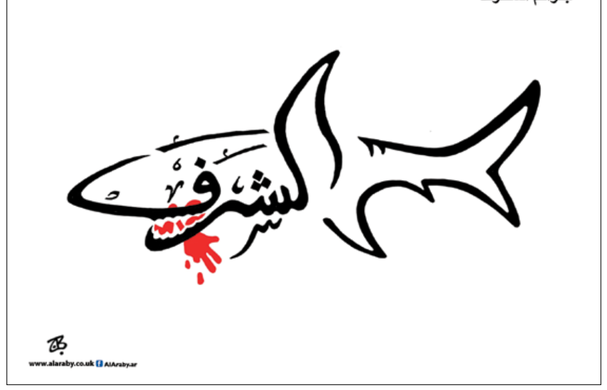

الحرس الثوري العراقي

إياد الدليمي

بات واضحا أن العراق في طريقة إلى استنساخ تجربة الحرس الثوري الإيراني. ليس ذلك من باب استباق الأمور، أو التنبؤ بمآلاتها، وإنما هو واقع حال بدأ يفعل خافيا على أحد. فبعد أن فشل العراق الذي حكمته وإدارته أحزاب موالية لإيران منذ 2003، في استنساخ تجربة حكم ولاية الفقيه بسبب التعدّد الطائفي والعرقي، فإن استنساخ تجربة الحرس الثوري الإيراني هي الممكن، فتحول الحشد الشعبي في العراق إلى حرس ثوري، لا يقوم مقام الحرس الثوري الإيراني وحسب، وإنما مقام الولي الفقيه والمرشد الأعلى.

بدأت القصة منذ ما قبل تشكيل الحشد الشعبي بفتوى من المرجع الشيعي، علي السيستاني، عقب احتلال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ثلث العراق، سمحت لكل الميليشيات التابعة للأحزاب الشيعية؛ لتنتظم في هيئةٍ عسكرية ذات لون طائفي واحد، تأخذ شرعيتها من شرعية المواجهة مع «داعش»، فبل أن تأخذ شرعيتها من مباركة السيستاني لها. قبل ذلك، كانت تلك الميليشيات تابعة للأحزاب، تعاني من نقص الشرعية وقلة الدعم في بعض الأحيان، حتى جاءت فتوى السيستاني لتأخذ في طريقها عشرات من الميليشيات المسلحة صوب حكم الدولة والانغراف بقرارها، خصوصا بعد أن حوّلها البرلمان العراقي، في 2016، إلى مؤسّسة شرعية عسكرية تأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الحكومة.

اليوم تمارس هذه الميليشيات «الحشدية» دورا يفوق دور الحكومة، بل لا تقوى أي حكومة على الوقوف بوجه تلك الميليشيات، ولعلنا هنا نذكر ما تم في الأسبوع الماضي، عند تنظيم استعراض عسكري موسّع لفصائل الحشد الشعبي في معسكر أشرف الذي كان يضم سابقا منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة للنظام، وكان العراق قبل 2003 يوفّر لها ملاذا. ويحمل الاستعراض في هذا المعسكر الذي تحول اسمه إلى معسكر ابو منتظر المحمداوي رسالة ذات دلالة، لم تعد خافية على أحد، لعل أوضحها انتصار إيران على خصومها، في الداخل قبل الخارج، وتصفية معارضي النظام.

ثم جاءت الرسالة الأخرى التي حملها رئيس الحكومة، مصطفى الكاظمي، بحضوره هذا الاستعراض العسكري، ما أعطى ليس صفة شرعية على هذا الحشد العسكري الذي سبق وأن أخذها من البرلمان قبل نحو أربعة أعوام، وإنما شرعية أخرى وفصائله من عمليات، حتى التي تستهدف سيادة العراق من خلال ضرب المصالح الأجنبية، أو من خلال تحدّي إرادة الدولة. وأوصل حضور الكاظمي أيضا رسالة إلى الجميع مفادها بأنه مع هذا الحشد، على الرغم من كل ما يقوم به من انتهاكات لهيبة الدولة، هو حشد مدعوم من رئاسة الوزراء. صحيحٌ أن الكاظمي كثيرا ما كان يصرّح ويهدد ويتوعد كل من يخالف إرادة الدولة أو يسعى إلى الخروج عليها، إلا أن واقع الحال أثبت مجدّدا أن لا خلاف بين الكاظمي والحشد، وأن كل ما يقال أو يُسمع تصريحات للاستهلاك الإعلامي، لا أكثر ولا أقل. الكاظمي رئيس الحكومة الذي يتغيّر، برهم صالح رئيس الجمهورية يتغيّر، محمد الحلبوسي رئيس البرلمان يتغيّر، ليبقى الثابت الوحيد هو الحشد الشعبي وقوته العسكرية والسياسية والاقتصادية التي باتت بمثابة مرجعية عليا للدولة العراقية، بغض النظر عن اسم رئيس السلطة التنفيذية أو التشريعية.

إننا اليوم إزاء حالة قد تؤدي إلى تعريض ما تبقى من مسمّى الدولة العراقية إلى

في أصل «الحدوتة» الطائفية للجيش السوري

عبير نصر

عندما طالب العالمُ كلّه برحيله، وظنّ أنّه ساقطٌ لا محالة، تمكّن جيشُ النظام السوري من حماية عرّابه في أسوأ الأوضاع، ولم ينقلب عليه كما في دولٍ أخرى، وهذا ما جعل بشار الأسد نموذجاً استثنائياً في ما عُرفت بثورات الربيع العربي. وبالتفكير مليّاً في أصل السردية الطائفية للجيش السوري، الذي ضُخّ فيه العنفُ الممنهج وفقاً للاستنتابات السياسية للنظام الحاكم، فإنّ نواةَ هذا الجيش تأسّست ما بعد اكتمال احتلال الفرنسيين سورية، الذين أعلنوا عن افتتاح مكاتب «قوات الشرق الخاصة»، لتجنيد الشبّان، خصوصاً من الأقليات، فالتحقت بها أعدادٌ كبيرةٌ من العلويين الذين زحزحَ فرنسا، بشكلٍ رئيسي، على انضمامهم إليها، كما انخرط بها شبّانٌ من الإسماعيليين والأرمن والأكراد والشركس، وبات عديدها جاهزاً عام 1921. وفي الحقيقة، وفّرت هذه القوات للشبّان العلويين عملاً ودخلاً مستقراً في ظلّ البطالة العالية في الجبل، بالإضافة إلى انفتاحهم الواسع على العالم الحديث، بعد قرونٍ من العزلة والتهميش والاضطهاد. وكان الغرض من إنشائها استخدامها قوّةً محليّةً ضاربة، للتصدّي لأيّ تحرّك ضد الانتداب في أنحاء سورية كافة.

ومع مرور الوقت تصاعد نفوذُ الضباط العلويين في القوات الخاصة، ونمت التجربة العسكرية في أوساط شباب الطائفة. إثر ذلك، تدارست القوى الوطنية وضعَها بقلقٍ شديد، نظراً إلى ارتباطها بالمؤسسة العسكرية الفرنسية. وبينما رأى القسمُ الأعظم ضرورةَ حلّها بعد جلاء الفرنسيين، فريقٌ آخر اقترح بقاءها لتكونَ نواةً للجيش الوطني، بعد التأكد من وطنيّة ضباطها. بحكم أنّ أصحاب الرتب العالية من هذه القوات كانوا من أبناء الأقليات الذين يغلب ولاؤهم العائلي والإثني والطائفي على ولاءاتهم الوطنية والقومية. وبعد الجلاء، قرّرت الحكومةُ فتحَ باب الكليّة العسكرية في حمص لجميع أبناء سورية من دون أدنى تمييز. وفي حين كان أبناءُ المدن يشقّون طريقهم إلى الوظائف الحكومية والمهن الحرّة، جذبت الكليةُ العسكرية أبناءَ الأقليات الذين لم يأملوا في الحصول على فرص عمل لضعف تأهيلهم العلمي والمهني، فوجدوا في السلك العسكري وظيفةً واعدة. وقد استُثمرتْ الأحزابُ العقائدية التي كانت قد بدأت في التشكّل هذه الفرصة، كي تدفع الشبّانَ من أعضائها (والقسم الأكبر منهم من أبناء الأقليات) إلى الانتساب للكلية الحربية، فيصبحوا ضباطاً تعتمد عليهم في تحقيق طموحاتها السياسية لاحقاً. في وقتٍ ارتكبت فيه العائلاتُ المدينية التجارية، وعائلاتُ الملّاكين في الأرياف، غلطةً تاريخية سيدفع أفرادها ثمنها غالباً لاحقاً، تجلّت في تعاليهم عن الخدمة في الجيش، ما جعل أعداءهم الطبقيين أصحابَ نفوذٍ وسلطةٍ في القوات المسلّحة، استعملوها في ما بعد لاستلام مقاليد الحكم في سورية. وبعد الاستقلال، شكّلت الأقلياتُ المذهبية والعرقية نواةَ الجيش الوطني، من جنود وعرفاء ورقباء وصغار الضباط. كما أنّ انتشار العقائد والتيارات السياسية في هذه الفترة جعل من الجيش الحاضنَ الأساسي لتفريخ الثورات والانقلابات المسلحة، في وقتٍ بدأتْ فيه روائحُ التكتّل الطائفي تفوح داخل الجيش السوري بعد انقلاب 8 آذار/ مارس (1963). وبدل أن تكون الطائفيةُ مُعطىً وجودياً قمَعَه نظامٌ علمانيٌ مُفترض، كانت في الواقع ثمرةَ السلوك السياسي لهذا النظام بالذات. والتسريحاتُ بالمئات استهدفت جميعَ الضباط من أبناء المدن الكبرى، حتى فرغتْ أسلحةٌ كاملة من ضباطها الرئيسيين، كسلاح الطيران، وسلاح البحرية، والآليات. كذلك اتّبعت الخطة نفسها حيال صفّ الضباط والجنود، حتى أصبح من المتعارف عليه أنّ الوليةَ كاملة، بأركان حربها وصفّ ضباطها وجنودها، وقفٌ على طوائف معينة، كالوراء السبعين والوصاء الخامس مثلاً.

وبفعل جملةٍ من التظلّمات الناجمة عن سلطةٍ سياسيةٍ انتهازية، أُعيد إنتاج مزايا التفضيلية الطائفية التي طُبّقت على أعلى المستويات، فكان الضباطُ «الموثوقون» من الأقليات يتكتلون في قطاعات الجيش الهامة سياسياً واستراتيجياً القريبة من دمشق، بينما استبعد «غير الموثوقين» على الأساس نفسه لكونهم من السنّة. ولم تقتصر الروابطُ الطائفية على القيام بدورٍ هام في تعيين الضباط في المراكز العسكرية العليا، بل أيضاً في المستويات الدنيا، وكان من الممكن أن تتلاشى سلطةُ القادة السنّة على الطواقم العلوية إلى الصفر، لدى إعطاء الضباط العلويين العاملين في الوحدات المسلّحة الأخرى تعليماتهم لأقرانهم في العقيدة بعدم تنفيذ الأوامر. وقد تمّ التعبيرُ بوضوح عن مثل هذه الاتصالات الجانبية المحظورة في تصريحات اللواء محمد عمران، الذي أعلن صراحةً أنّ محمود حمرا (المتحدر من حماة) لا يستطيع قيادة كتيبته في اللواء السبعين المدرّع، لأنّ 70% من صفّ الضباط في الكتيبة يقودهم علي مصطفى المؤيد لمحمد عمران.

وثمّة أدلة قطعية على وجود استراتيجية ممنهجة داخل الجيش، تستهدفُ تفجيرَ الصراع الطائفي بين الأقليات الريفية الضاربةِ جذورها في منابع الخوف والتهميش، وبين الكتلة المدينية العريقة نفسها. في وقتٍ سعى الجميعُ فيه، وبشكلٍ فجّ، إلى الاستحواذ على السلطة من منطلق جهوي أو طائفي. وما لبث أن ازداد عددُ أعضاء الأقليات في سلك الجيش السوري على حساب الأغلبية السنّية، واستدعى هؤلاء عديدين من الضباط وصفّ الضباط، الذين تربطهم بهم أواصر عائلية أو عشائرية لتعضيد مراكزهم الجديدة التي حصلوا عليها بصورةٍ سريعةٍ في انقلاب عام 1963. وعلى الرغم من أنّ رئيس البلاد، ورئيس المجلس العسكري، ووزيري الدفاع والداخلية، كانوا من السنّة، فإنّ الضباط العلويين خصوصا في بلادٍ مثل بلادنا، لا يمكن أن يستقيم حكم رشيد بمثل ما نرى ونشاهد ونسمع في بلاد الأعاجيب السلطوية.

قهر المجتمع المدني، جزاء القمع البوليسي لأنظمة الاستبداد الشمولي والبيروقراطية العسكرية والثيوقراطية، لا يمكن أن يبقى لهذه الأنظمة، أو لسلطاتها التي تلجأ إلى مثل هذا القهر، أي صبغة ديمقراطية أو صفة نزيهة، أو سمة الدول العقلانية الناجحة، فالقهر هنا تسلطي مرضي انتقامي، لا ينتمي إلى السلوك الطبيعي، وإن ما يتبدى رد فعل ناتج عن ممارسة المجتمع المدني وقواه؛ لما يتنافى وسلوك السلطة القمعي الاستبدادي، خصوصا في مواجهتها معارضيها من أحزاب وقوى سياسية واجتماعية، ونخبا تعادي مسلكيات الاستبداد التسلطي.

لقد شكّل المجتمع المدني في التجارب السياسية والمجتمعية الحديثة الأرضية والقاعدة الصلبة التي استطاعت تهيئة شروط ومعايير وآليات إنجاز ديمقراطية حقيقية، لا تنحرف بسهولة عن مآلات الديمقرطة والأهداف الطبيعية لتلك العملية، أو الابتعاد عن آليات تطبيقها. من هنا نشأت وتنشأ موضوعة معاداة السلطويات البيروقراطية المدنية العلمانوية والعسكرية والثيوقراطيات والقوى السياسوية والطوائفية والأهلوية والشعبوية والحزبوية المتنافرة؛ كلّ بياغض الآخر، وبياعد بينه وبين الدولة، كعنوان انتماء وهوية وطنية جامعة.

(كاتب فلسطيني)

> لا يمكن لعاقل أن يقف ضد الدولة، إلا حين تنتج من ذاتها ولذاتها منظومة فساد وإفساد، مهمتها الرئيسة تحوّلها إلى سلطة مولّدة للقمع والعنف والإرهاب، تنخط معها كل كدولة، وتندثر بفعل غيابها القسري، جرّاء النوازع الغرائزية المهلكة والمدمّرة لحقول الاجتماع الإنساني كافة، وهي نوازع تُعادي الدولة أساسا، كما هي معاديةٌ لكل ما لم ولن يستبدها بديلاً للدولة على شكل سلطة فدْوية، بلا سقف، بلا قاعدة، بلا قانون، بلا أحقيّة لها في تسيّد المشهد العام الدولتي، فيما يشبه الانقلاب في الدولة وعليها، وعلى قواه؛ لما يتنافى وسلوك السلطة القمعي الاستبدادي، خصوصا في مواجهتها معارضيها من أحزاب وقوى سياسية واجتماعية، ونخبا تعادي مسلكيات الاستبداد التسلطي.

> جيشٌ عقائدي مبرمجٌ على ذاكرة الخوف واللائقة الطائفية، مؤمنًا بأنّ حمايةَ النظام هي حمايةٌ للطائفة المضطهدة

البارزين، أمثال صلاح جديد وحافظ الأسد، قد حظوا على الدوام بمساندة جماعات عسكرية قوية من الأغلبية العلوية التي التفّت حولهم، واصطفّ اتهامُ الرئيس أمين الحافظ لرئيس الأركان صلاح جديد علنياً بأنّه يعمل على بناء كتلةٍ علوية طائفية داخل الجيش، الأمر الذي أدّى إلى نشوء كتلتين متنافستين عملت كلٌّ منهما لضمان بقائها: كتلةٌ سنّية التفت حول أمين الحافظ، وأخرى علوية التفت حول صلاح جديد وحافظ الأسد. وأدّى هذا الاستقطاب العلني والطائفي داخل الجيش السوري إلى وقوع انقلاب 23 شباط/ فبراير (1966)، فقُضي على أمين الحافظ بالسجن ثم بالنفي إلى لبنان عام 1967. بعدها تولى صلاح جديد منصب أمين عام مساعد للقيادة القُطرية لحزب البعث، أما حافظ الأسد فقد ترقّى من قيادة سلاح الطيران ليصبح وزيراً للدفاع. كلّ هذا من خلف رئيس مدني صوري لم يكن يملك من أمره شيئاً، هو نور الدين الأتاسي.

وأسفر انقلابُ شباط عن تصفية مزيد من القيادات البارزة للضباط السنّة، ليزداد تمثيلُ أعضاء الأقليات الدينية مرّة أخرى، لكن هذه المرّة من دون توازنٍ واضح. وبعد إطاحة صلاح جديد، الندّ القوي لحافظ الأسد، نُصّب الأخير نفسه أوّل رئيسٍ علوي في صورةٍ فاقعة لديكتاتور مستبدّ، ليبدأ فصلٌ جديدٌ من احتكار السلطة وتوريثها في بيت الأسد، القائم على إرثٍ ثقيل من الحتميات الطائفية والعنصرية. وعلى الرغم من تقلّد الضباط التابعين لطوائف دينية أخرى مهامَّ عسكرية عليا، فإنّ أغلبيةً علوية تسيّدت المناصب المفصلية والحسّاسة في الدولة السورية، وكانت قادرةً على سحق أيّ مقاومةٍ أو انقلاب محتمل ضدّ النظام الحاكم. لتدخلَ سورية منذئذ حقبة دولة براغماتية تستثمرُ المشاعر الطائفية لحماية سلطتها الاستبدادية المقدّسة، بحميها جيشٌ عقائدي مبرمجٌ على ذاكرةِ الخوف واللائقةِ الطائفية، مؤمناً أنّ حمايةَ النظام هو حمايةٌ للطائفة المضطهدة تاريخياً، وأنّ زوالها «حكماً» من زواله.

(كاتبة سورية)

نهاية حارس الانقسام الفلسطيني

عيسى الشعيبي

صخرتان كبيرتان انزاحتا عن صدورنا، هنا وفي كل بقاع الأرض تقريباً، في غضون ستة أشهر فقط، وأتاحتا لنا إطلاق زفرة قوية بعد طول احتباس، والعودة إلى التنفس من فوق سطح الماء: الأولى كانت صخرة عاتية صلدة، وثقيلة الوزن بكل المعايير، فيما كانت الثانية كسابقتها من مقلع الحجارة ذاته، وإن بدت أقل حجماً، قياساً بالموصوفة آنفاً، الأمر الذي يمكن اعتباره، من باب التحليل السياسي، نهاية مرحلة طالت كثيراً، وكادت تهرس عظامنا.

كان دونالد ترامب تجسيداً شخصياً للصخرة الأولى، التي يعادل ثقلها وزن الدولة العظمى الوحيدة، فبدت سنواته الأربع في البيت الأبيض تعبيراً عن الزمن الضائع من عمر أميركا والعالم كله، الأمر الذي جعل سقوطه في الانتخابات الرئاسية، أواخر العام الماضي، حدثاً كونياً بكل ما في الكلمة من معنى، حيث سقطت مع سقوطه الغطرسة والرعونة والشعبوية، ناهيك عن الانعزالية والسياسات التمييزية ضد السود والمسلمين والنساء والصحافة وغيرها.

أما الصخرة الثانية التي انزاحت عن صدورنا، قبل أسابيع قليلة، وهي موضوع هذه الزاوية، فقد كان بنيامين نتنياهو رمزها، والممثل الحقيقي الوحيد لها، الأمر الذي جعل من إسقاطه عن سدة الحكم حدثاً لا يمكن التقليل من أهميته، على الرغم من أن خلفاءه من الطينة السياسية نفسها، نظراً إلى ما تفرّد به الزعيم الليكودي الأوحد من سمات شخصية، أساسها القدرة على الكذب، واللعب على الحبال، وصناعة الخوف، إلى الحدّ الذي مكّنه من الحكم فترة أطول من فترة حكم ديفيد بن غوريون مؤسس الدولة العبرية.

ليس في وسع أحدنا القول إن إسرائيل في زمن ما بعد نتنياهو ستكون غير ما كانت عليه دولة الاحتلال والتهويد والاستيطان من قبل، أو أن غياب هذا الفاشي الكاره للعرب عن المشهد السياسي سوف يبدّل شيئاً ذا مغزى في الصورة الكلية لدولةٍ ذات روح عنصرية كريهة، ذلك أن إسرائيل سوف تظلّ هي إسرائيل، تماماً كما أن العقرب هو العقرب، والأفعى هي الأفعى، وبالتالي من السذاجة، إن لم نقل من الحماقة عينها، التعويل كثيراً على هذا المتغيّر. وفي المقابل، لا يمكن غضّ البصر عنه، ذلك أن نتنياهو لم يكن شرّيراً فحسب، وإنما كان الشر في حد ذاته، وإن هذا الأيديولوجي المتمسّك بمفهوم «أرض إسرائيل الكاملة»، وبسياسة أن أفضل حل هو اللا حل، كان أدهى من كل سابقيه، على الأقل منذ توقيع اتفاق أوسلو، الاتفاق الذي تعهد رئيس حزب الليكود، في أول منافسة له مع شمعون بيرس أواسط التسعينيات، بإسقاط ما أسماه اتفاق العار مع منظمة التحرير الفلسطينية، بادعاء أنها العدو الأول لبني إسرائيل منذ أدولف هتلر، ونجح، خلال سنوات حكمه الطوال، نجاحاً منقطع النظير على هذا الصعيد. والحق، إن أبرز نجاحات نتنياهو لم تكن في مجال التوسع الاستيطاني، فقد برّه في ذلك رؤساء حكوماتٍ سابقون، أو في وأد كل مسعى إلى تحقيق السلام، أو غير ذلك الكثير، وإنما تمثلت بتعزيز الانقسام الفلسطيني، ورعايته على رؤوس الأشهاد، ومدّه بسائر عوامل الاستمرار، من منطلق أن هذا الانقسام مكسب استراتيجي، وحجّة دامغة لمعارضة أي حل مع شعبٍ ليس له قيادة واحدة تمثله، يمكن التفاوض معها. وليس معنى هذا الكلام إلقاء وزر الانقسام على الغير، أو تبرئة أهل الدم من المسؤولية الواقعة على عاتق الطرفين، إلا أن نتنياهو كان هو الحليف الموضوعي للانقسام، من دون اتفاق مكتوب، وكان أيضاً الحضن الدافئ لكل النوازع والهواجس والدوافع، التي أدركها الرجل مبكراً، ولعب عليها طويلاً، فهو من قوّض «أوسلو» بيد، وشتم بالأخرى أربع حروب وحشية على غزّة، مع الحرص على بقائها حية تتنفس بصعوبة، ما حوّل الانقسام إلى انفصال بين كيانين متخاصمين تحت سلطة احتلال واحدة.

انقلاب 3 يوليو... أسئلة للمستقبل

محمد طلبة رضوان

لماذا وافق ملايين المصريين على عزل الرئيس السابق محمد مرسي؟ لماذا امتلأت الميادين احتفالا بعزله في مشهد يقترب من مشهد عزل حسني مبارك؟ هل كانت

الهنود الحمر... التمرّد على متحف الإبادة

مهنا الحبيل

لم يكد حديث رئيس الحكومة الكندية، جاستن ترودو، في التعبير عن غضبه لإحراق كنيستين كاثوليكيتين، إثر اكتشاف ميداني في الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) لرفات مذابح الإبادة لأطفال السكان الأصليين، يتوارى عن الإعلام، إلا وتبين أن مقابر الضحايا أكثر مما اكتُشف، ولا تزال دلائل تلك المقابر تخرج على السطح، وهي رفات أطفال تأكد أن الكنائس الكاثوليكية القادمة مع الهجرة الأوروبية وحروبها المتوحشة نفذتها عليهم بصورة عقائدية ممنهجة، وكان ضحيتها الأطفال المختطفون من أهاليهم قسراً، أو الذين رحل آباؤهم في حروب الإبادة لقبائل الوطن القديم.

وكان برنامج مدارس هذه الكنائس يقدّم أنه منهج تأهيلي للشعب (المتخلف)، وهم سكان أميركا الشمالية في العهود القديمة. يلاحظ هنا قضية مهمة ذات علاقة بالبنية الفلسفية العميقة التي أسّست عليها الحداثة الغربية مشروع الدولة المعاصرة، وهو الموقف من الشعوب (المتخلفة)، أكانوا في رحلة اكتشاف العالم الجديد في أميركا، أو كانوا في العالم الجنوبي، بمن فيهم من خضع للتحول المسيحي الذي مارسه الغزو الغربي، وفرضته القوة الكولونيالية منذ العصور الوسطى إلى القرون الأخيرة. ويبرز لنا هنا دليل إضافي لاتفاق جناحي القوة الكولونيالية، التطرّف الديني الدموي المسيحي، والتشكلات الخطابية للجوهر الفلسفي للحداثة الغربية، تؤكد أن فكرة الإبادة التقدمية كانت قناعة ومشروعاً تنفيذياً لكلا المسارين.

إننا هنا لا نستدعي إرثاً تاريخياً منفصلاً عن واقع العالم، وإنما نتحدّث عن آثار هذه الفلسفة القائمة حتى اليوم في سلسلة الإيذاء المركزي للأسرة الإنسانية والأمم المحرومة. وهنا سؤال مهم: هل صدر تصحيح ونقد ونقض لأصول الفلسفة التي قامت عليها الإبادة اليوم، وأضحت تتصدر في النطاق الأكاديمي الغربي، وتفعّل في القانون الدستوري، وفي مشاريع التعويض الإنساني والتصحيح الفكري الأخلاقي لرحلة أميركا الشمالية؟

في ملف الهنود الحمر في كندا، وهذه التسمية على الرغم من أن سبب طمرها يُبرّر بمسمى السكان الأصليين، إلا أن الحقيقة المهمة هنا أن ذلك الهندي تسمية تشير إلى أصول القومية المشتركة مع عالم الجنوب، والتقاليد الأقرب، بل حتى المفاهيم التي وردت في خطبة سياتل دواميش، زعيم القبيلة، بعد استسلام رجاله في القوة المقاومة الأبرز لقبائل الهنود الحمر، فخطبته تتفق مع فلسفة الجنوب الهندي اللاتيني، والتي تعكس إيمانهم بعدالة الروح العظمى التي كان يشير إليها سياتل، وهو إله الهنود الحمر والبيض غير المنحاز، بينما إله الغزاة الكاثوليك ليس إلهاً منصفاً للمستضعفين الحمر. .. هكذا كان ينقض سياتل فكر الغزاة الأوائل.

وبعد استسلام نخبة فرسان القدم الكبيرة التي صمدت في كفاح قبيلة دواميش، المدافعة عن أرضها، ذبح المستوطنون المسيحيون، تلك الآلاف من الفرسان، على الرغم من تأمينهم في اتفاق الاستسلام. وتؤكد مصادر الكونغرس الأميركي، وتقرير له، فضلاً عن أرقام الباحثين المستقلين، أن عدد من أبيد من نسل الرجل الأحمر بعد ذلك يقدر بمئات الآلاف.

حسناً.. فلننتقل اليوم إلى زمننا المعاصر، فعدم إعلان موقفٍ يقوم على اعتذار سياسي دستوري وتصحيح وإدانة لفكرة الإبادة، لا يزال قائماً في أميركا الشمالية، وحتى صعود هذه القضية في الذاكرة العالمية، وفي متاحف الأميركيين الشماليين في الولايات المتحدة وفي كندا، إلا أنها لم تتجاوز مطلقا تلك الذاكرة المصحوبة بإبداء بعض الأسف الموسمي.

سبق هذه الاكتشافات تاريخ ممنهج يستهدف السكان الأصليين في كندا. وكانت كندا تتعامل مع تاريخ الإبادة بروح الاعتذار العام، والذي يعتبر موقعها في تاريخ الجغرافيا السياسية أقل مسؤولية من الولايات المتحدة، وخصوصا أن خطاب الاعتذار كان أشجع من واشنطن، غير أن المسؤولية التاريخية واحدة، وأن عمليات المطاردة والإبادة، كانت تجري بحسب خريطة وجود قبائل أهل البلاد، وإن كان يُعتقد أن التوحش الكندي كان أقل، في حين كشفت الإبادة للمدارس الكاثوليكية عن الروح والوسائط الممنهجة نفسيهما.

وحتى اليوم تعيش مناطق الهنود الحمر في تهميش ممنهج وتحييد التطوير المدني

> خسارة السكان الأصليين المعركة هي خسارة مفهوم العدالة والمساواة الحقيقية التي تقوم على كرامة الروح

عنهم، ويُعاد توظيفه لحصار المجتمع الأحمر، كما يسميه سياتل الزعيم الأخير لهم، وتنتشر في مناطقهم المخدّرات والاحتقانات الاجتماعية، بسبب هذه السياسات القديمة المتوارثة. ويُكتفى ببعض التكريمات صورة تراثية لكندا الجديدة، بدلاً من طرح مشروع تأهيل وحقوق وإدارة تنفيذية مدعومة، تعطى مساحة رئيسية للقرار في يد أبناء تلك القبائل. بل هناك حالات تعقيم عن النسل رُصدت خلال السنوات الماضية، فالأزمة هنا ليست قصوراً إدارياً، ولا عجزا عن حل رئيسي أو تحسيني، ولكنه في المركز الأساسي نفسه للمشروع السياسي والفلسفي الذي نُفّذ على ذلك الشعب الذي مثلته، وعاشت في أرضه، قبائل الهنود الحمر. والفكرة هنا أن وسائط الإبادة فيما تبقى من نسل تلك القبائل تجرى عليها ثلاث حروب صامتة: الأولى الخنق الاقتصادي والسياسي. والثانية مشروع التأهيل استبدل بمنهجية ثقافية تنزع أي قيم أخلاقية، أو إيمان بالروح المختلفة لتاريخ الرجل الأحمر، يحولها إلى مقاومة سياسية وفكرية. والثالثة وضع التاريخ في متحف مناسبات فلكلورية، كلما خرج منه أعيد له.

الإبادة الثقافية نفسها تُمارسها اليوم ضد المسلمين الدولة العميقة في كندا، بالمسارين نفسيهما، التقدم الإبادي والروح الكنسية الخاصة باليمين المتطرّف وقوميته الغربية المهاجرة. وهنا نفهم الغضب الأخير، فعبارات ترودو، وحتى موقفه الشخصي، لم يُغيّر من معادلة الحرب الممنهجة ضد السكان الأصليين، ولا من جرائم الإسلاموفوبيا ضد المسلمين. وفي الحالة الإسلامية، تنفذ فكرة المدارس التأهيلية للكنائس الكاثوليكية عبر نشر المثلية القهرية والفردية المادية في الهجوم التعليمي والإعلامي على قيم الأسرة والطفولة، ووضع الأقلية المسلمة تحت الضغط.

خسارة السكان الأصليين المعركة هي خسارة لمفهوم العدالة والمساواة الحقيقية التي تقوم على كرامة الروح، لا التوحش المادي لكل مواطني كندا، معركة تاريخية لم يبدأ فيها مسلمو كندا مسؤوليتهم في إسناد مبادئ الرجل الأحمر الأخير.

(كاتب عربي في كندا)

قواعد اللعب الانتخابي وثورة التوافق في المغرب

عبد الحميد اجماهيري

على بعد أسابيع قليلة من الامتحان التشريعي في المغرب، رأى كثيرون في فشل الاتحاد الوطني للشغل، الذراع النقابي لحزب العدالة والتنمية، مقدمة لهزيمة سياسية تنتظر هذا الحزب الإسلامي الذي يقود المغرب منذ الربيع العربي عام 1102، فهذه النقابة التي كانت توجد ضمن كوكبة النقابات الأكثر تمثيلية في المغرب فشلت في الحصول على العتبة، أي الحدّ الأدنى من نسبة الأصوات التي تجعلها محاوراً للحكومة في مقبل الأيام، وحاضرة في مؤسسات عدة، مسماة «مؤسسات الحكامة» ذات الصلة الوثيقة بعالم الشغل والحقوق العمالية والمشاركة في القرار.

ولذين يقرأون الفنجان السياسي المغربي بعض الحظ في الصواب، بخصوص تأثير التصويت النقابي على التصويت السياسي، إذ إنّ الفئات المعنية بالتصويت الأول ذات علاقة بالوظيفة العمومية، أي بالعمود الفقري للإدارة، وما تمثله داخل الدولة. ويزيد في صدقية النبوءة المبشرة بالهزيمة أنّ تدبير (إدارة) الأوضاع في القطاع الخاص ليس في أحسن حال بالنسبة للحزب الذي يقود الحكومة منذ عقد. ولا يخفى عن الباحث والمتتبع أنّ جزءاً من طبقة «المال والأعمال» ساندت حزب العدالة والتنمية في الاستحقاقات السابقة، بل عرفت المناطق السكنية والأحياء الراقية في مدن كبرى حضوراً لافتاً للتصويت الإيجابي لهذا الحزب الذي تشكل هويته الاجتماعية جزءاً من الطبقة الوسطى. وهي نفسها، التي انتقلت من الانحياز الواضح من اليسار الوطني، ثم اليسار الديمقراطي، وأخيراً، إلى التمدّد الإسلامي في العشريتين الأخيرتين، لأسباب يطول شرحها.

ولا يعزز التصويتَ العقابي داخل الأوساط الوظيفية وحده توقعات المتوقعين بتراجع الإسلاميين في الاستحقاقات المقبلة، بل يستنبط هؤلاء احتمالات التصويت في القوانين المتعارف عليها في السياسة، ومنها قانون «تآكل حضور «وكلائها» و«مندوبيها»»، كي تكون الولايات المتحدة أكثر تفرّغاً وتركيزاً على سعيها الدؤوب للحشد ضد الصين في المحيط الهادئ وشرق آسيا. وهذا بالضبط ما يفسّر التحركات الدبلوماسية لرئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، في الدوحة والرباط وبيروت، باعتباره ممثلاً لعنصر سياسي فاعل في المنطقة.

ولكن مركز ثقل الإخوان المسلمين في المنطقة محله مصر وليس غزّة، على الرغم من أنهم مُبعدون عن السياسة المصرية منذ سبع سنوات، وموسومون بالإرهاب في الخطاب الرسمي المصري. وليس معقولاً إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة من دون إعادة موضعة جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية المصرية؛ أقلّه إعادة عقارب الساعة إلى زمن الرئيس الأسبق حسني مبارك، بحيث تعود للجماعة، بوصفها قوة معارضة، حصة في الساحة السياسية. وأغلب الظن أن الجماعة سلّمت بخسارتها الحُكم الذي حازته نتيجة الانتخابات، وأدركت أن عليها قبول طاقة الفرج التي تفتحها لها أميركا اليوم. وهكذا يجد نظام الرئيس السيسي وجماعة الإخوان المسلمين أنفسهم مضطرين للتفاهم وفتح صفحة جديدة، بضغط من إدارة بايدن، على قاعدة توسيع الدور المصري في المنطقة، ليعود إقليمياً محورياً، بتفويض من الولايات المتحدة، كما جرى في شأن تفاهم القاهرة مع حركة حماس لوقف إطلاق النار في الحرب على غزّة. وسيكون أكبر مؤشّر على وجود هذه التفاهمات بين حكومة السيسي وجماعة الإخوان متعلقاً بعدم تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة، أخيرا، على قادة في الجماعة، وإصدار عفو عنهم بصيغةٍ ما.

الملاحظ أن ما ينطبق على جماعة الإخوان في مصر ينطبق عليهم في الأردن، فبعد أن كانت حصّتهم في الساحة السياسية الأردنية قد تقلصت خلال السنوات الأخيرة، انعكاسا لسقوط نظام الإخوان في مصر (وهذا هذا القانون، المتعارف عليه في أدبيات التحليل السياسي، ترافق عادة مع تفسخ تنظيمين وتآكلهما، ومع تفكك عضوي، ما سهل الهزيمة، فقد حدث أنّ الأحزاب التي مرّت بالسلطة، تنازعتها الصراعات الداخلية بشكل أدّى إلى تفجيرها أو تقزيم حضورها أو انشغالها بمآلات نخبتها، عوض تحوّلات المجتمع.

والواقع أنّ الطاحنات كادت أن تكون أكثر وقعاً، في قضيتين واجههما الحزب، من دون تشققات كبرى في بناه: قانون تقنين استعمالات «القنّب الهندي» ثم توقيع أمينه العام، ورئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، على الاتفاق بين المغرب وأميركا وإسرائيل. وقد استطاع الحزب، على الرغم من القوة الارتدادية للموضوعين من أن يحافظ على وحدته، بتفضيل وحدته على تطبيع علاقاته النهائية مع الوسط السياسي المغربي.

وبلغة الخطباء المالكية «لقد فضل الوحدة حول معتقد سياسي خطأ على التفكك مع معتقد صحيح» غير أنّ الاكثر أهمية في قراءة المستقبل القريب جداً لهذا الحزب أو ذاك هو تغيير قواعد اللعبة الانتخابية، إذ انتقل النظام الانتخابي من لائحي، في المدن التي يفوق فيها عدد السكان ثلاثين ألف نسمة الى خمسين ألف نسمة، وهو ما يعني العودة إلى النظام الفردي (نظام

> تغيرت قواعد اللعب، بما يعني تغير نتائجها، ومن الوارد أن «العدالة والتنمية» سيتأثر سلباً، إلى حدّ كبير، بمجريات الدينامية السياسية

الدوائر الفردية) عوض النظام اللائحي، الشيء الذي يقلّص من هيمنة الأحزاب القوية، ويُفسح لعلاقات القرب بأن تنتج نخبتها الجديدة من بعض الأحزاب المتوسطة أو الصغرى.

كما أنّ القاسم الانتخابي انتقل من حساب النتيجة على أساس المصوتين الى احتسابه على أساس المسجلين، وهو ما يعني أنّ كلّ حزب يمكنه الحصول على مقاعد، إذا سمح له ترتيبه أن يكون ضمن الخانة المخصّصة في كلّ دائرة تشريعية. وبلغة أكثر وضوحاً، لن يكون في مقدور أيّ حزب أن يحوز مقعدين أو ثلاثة في كلّ دائرة، كما كان حال حزب العدالة والتنمية، ثم الأصالة والمعاصرة، في الانتخابات السابقة. وقد وضع «العدالة والتنمية» نفسه في مواجهة كلّ الطبقة السياسية، بخصوص قضية القاسم في المنظومة الانتخابية، كما فشل في إقناع المحكمة الدستورية بمرافعاته التي ترى في اعتماد البرلمان له، بعدما قدمته الحكومة التي يقودها باعتباره غير ديمقراطي ويتناقض مع الدستور (انظر مقال الكاتب «عزلة سياسية بقفل دستوري» في «العربي الجديد»).

لقد تغيرت قواعد اللعب، بما يعني تغير نتائجها، ومن الوارد أنّ حزب العدالة والتنمية سيتأثر سلباً، إلى حدّ كبير، بمجريات الدينامية السياسية، وهناك من الآن تصوّرات لمن سيعوضه، أو على الأقل نزوعات متباينة بين الأحزاب التي ترى نفسها في مقصورة قيادة التحول المقبل. لكنّ المؤكّد أنّه لن ينتهي الى مؤخرة الترتيب الانتخابي، بل قد يحافظ على ريادته، من دون هيمنة! كما أنّ أكثر ما قد يكون مفيداً لتوازنات المرحلة المقبلة وجود كوكبة من الأحزاب في صدارة الترتيب، عوض هيمنة قوة أو قوتين فقط، ضمن ما يسميه قادة اليسار الاتحادي «القطبية المصطنعة».

(كاتب مغربي)

عودة «الإخوان» إلى السياسة

سامر خير أحمد

ربما يبدو، للوهلة الأولى، أن حكومة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قدّمت تنازلاتٍ كبيرة لنظام الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مقابل تقارب تركيا مع مصر، ومؤشّر ذلك إجبار حكومة أردوغان القنوات التلفزيونية المصرية المعارضة التي تبث من إسطنبول على تغيير حدّة انتقاداتها لنظام السيسي، ثم وقف البرامج التلفزيونية المعارضة الأكثر شهرة التي كانت تبثها تلك القنوات، لمذيعين يتابعهم مئات الآلاف، بل ربما ملايين من الناس.

ولكن قراءة متمعنة في المشهدين، الدولي والإقليمي، الراهنين، يمكن أن تنبئ بأن أردوغان لم يتخل عن الإخوان المسلمين كما يبدو، بل هو في الحقيقة ينسّق معهم، ومع إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، تمهيداً لعودتهم إلى ساحة السياسة في الشرق الأوسط، التي غابوا عنها منذ انهيار حكم «الجماعة» في مصر عام 2013، أي بكلمات أخرى أن الإجراءات التركية أخيرا تعدّ جزءاً من إعادة ترتيب أوراق القوى الفاعلة في المنطقة، بمن فيهم الولايات المتحدة ومصر وتركيا و«الإخوان»، وليست موقفاً معزولاً عن السياق الدولي. من البديهي أن جماعة الإخوان المسلمين في غزّة؛ أي حركة حماس، ستكون لاعباً أساسياً في المنطقة بعد الحرب الإسرائيلية، أخيرا، على القطاع، بغض النظر عن كيفية تفسير مآلات تلك الحرب التي نراها، نحن العرب، انتصاراً مؤزّراً للمقاومة، وتراها إسرائيل وحلفاؤها انتصاراً لها، فالأمر أن سلطة «حماس» في غزّة لم يعد ممكناً تجاهلها نتيجة تلك الحرب، خصوصاً بسبب رغبة الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جو بايدن إعادة ترتيب أوراقها في الشرق الأوسط، وتقليص حضورها المباشر فيها لصالح حضور «وكلائها» و«مندوبيها»، كي تكون الولايات المتحدة أكثر تفرّغاً وتركيزاً على سعيها الدؤوب للحشد ضد الصين في المحيط الهادئ وشرق آسيا. وهذا بالضبط ما يفسّر التحركات الدبلوماسية لرئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، في الدوحة والرباط وبيروت، باعتباره ممثلاً لعنصر سياسي فاعل في المنطقة.

ولكن مركز ثقل الإخوان المسلمين في المنطقة محله مصر وليس غزّة، على الرغم من أنهم مُبعدون عن السياسة المصرية منذ سبع سنوات، وموسومون بالإرهاب في الخطاب الرسمي المصري. وليس معقولاً إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة من دون إعادة موضعة جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية المصرية؛ أقلّه إعادة عقارب الساعة إلى زمن الرئيس الأسبق حسني مبارك، بحيث تعود للجماعة، بوصفها قوة معارضة، حصة في الساحة السياسية. وأغلب الظن أن الجماعة سلّمت بخسارتها الحُكم الذي حازته نتيجة الانتخابات، وأدركت أن عليها قبول طاقة الفرج التي تفتحها لها أميركا اليوم. وهكذا يجد نظام الرئيس السيسي وجماعة الإخوان المسلمين أنفسهم مضطرين للتفاهم وفتح صفحة جديدة، بضغط من إدارة بايدن، على قاعدة توسيع الدور المصري في المنطقة، ليعود إقليمياً محورياً، بتفويض من الولايات المتحدة، كما جرى في شأن تفاهم القاهرة مع حركة حماس لوقف إطلاق النار في الحرب على غزّة. وسيكون أكبر مؤشّر على وجود هذه التفاهمات بين حكومة السيسي وجماعة الإخوان متعلقاً بعدم تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة، أخيرا، على قادة في الجماعة، وإصدار عفو عنهم بصيغةٍ ما.

الملاحظ أن ما ينطبق على جماعة الإخوان في مصر ينطبق عليهم في الأردن، فبعد أن كانت حصّتهم في الساحة السياسية الأردنية قد تقلصت خلال السنوات الأخيرة، انعكاسا لسقوط نظام الإخوان في مصر (وهذا

> لا يمكن تحقيق الهدوء في الشرق الأوسط من دون إرضاء حركة حماس وجماعة الإخوان الذين هم تنظيم سياسي يفهم السياسة جيداً

طبيعي، لأنهم تصرّفوا كما لو أن شوكتهم قد قويت لمّا كان محمد مرسي رئيساً في قصر الاتحادية)، فإن ما يشي بوجود تفاهماتٍ جديدةٍ تعيد لـ «إخوان الأردن» حصتهم السابقة في العمل السياسي أنه جرى اختيار أعضاء منهم في اللجنة الملكية لإصلاح المنظومة السياسية في الأردن، والتي جرى تشكيلها أخيراً. وهكذا فإن «الإخوان» يستعيدون مواقعهم القديمة، ويقبلون بها حصةً لا يتعدّونها، بناء على طلب الولايات المتحدة من حلفائها في مصر وتركيا، وبتفاهم أميركي مباشر أو غير مباشر مع جماعة الإخوان التي يُفترض أنها مدّت، منذ سنوات، قنوات تواصل غير معلنة مع الحزب الديمقراطي في واشنطن، حتى أن الجماعة المحظورة احتفت في بيان، أصدرته نوفمبر/ تشرين الثاني الفائت، بفوز بايدن في انتخابات الرئاسة الأميركية. غرض أميركا من هذا كله إعادة الهدوء إلى منطقة الشرق الأوسط، وهو الهدوء الذي لا يمكن تحقيقه من دون إرضاء حركة حماس وجماعة الإخوان، الذين هم تنظيم سياسي يفهم السياسة جيداً، ويعرف أنها «فن الممكن».

كذلك إن تحقيق الهدوء في الشرق الأوسط يعني خفض التوتر إلى الحدّ الأدنى بين المحاور الفاعلة فيه من جهة، ووقف حالة العداء من جهة أخرى بين حليفين رئيسيين للولايات المتحدة، تعوّل عليهما لتنفيذ رؤيتها للشرق الأوسط في المرحلة المقبلة، وهما مصر وتركيا. ومن هذا الباب، يأتي التقارب التركي المصري، متضمناً التفاهم مع «الإخوان» بمن فيهم المقيمون في إسطنبول.

(كاتب من الأردن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads